مصنف

العود الاخير فيكون علة غير معلول نظير ما اي الوجه
الذي سبق لك تقريبا في مثال الابوات والبنوات حتى اي فيحصل
التكافؤ هنا ايضا اي تساوي عدد العلية والمعلولية
كما هو حقهما فتنقطع السلسلة وهو المطلوب
والا ينته الي فرد بعكس الاخير لزم ان المعلولية من
حيث هي معلولية لا يتقيد كونها فرد الاخير او جد من افرادها
فرد ليس بازايه اي مقابلته فرد من افراد العلية
فانتفى التكافؤ وهو باطل فما ادي اليه وهو عدم انقطا
عها باطل ايضا قال المحقق السعد التفتازاني في شرح المقاصد
ويجوز ذلك ان تقرره اي هذا البرهان ايضا بطريق
القطع والتطبيق كما قررته بهذا الطريق وذلك بان نفرض
المعلوليات سلسلة والعليات اخرى وتطبق مبدا سلسلة
المعلوليات وهي مبدوها من الفرد الاخير على مبدا سلسلة
العليات وهي لا يحاشيها مبدوها مما اي الفرد الذي قبل الاخير ضرورة
ان الاخير معلول فقط فما قبله علة وان كان معلولا ايضا بالاعتبار
السابق لكن المفروض انتزاع العليات سلسلة على حدة
والمعلوليات كذلك فلا شك في زيادة سلسلة المعلوليات
علي سلسلة العليات بالفرد الاخير المعلول المحض وقياس
ما مر عن السنوسي وان كان لا مانع منه هنا ان يقال
بان تطبق سلسلة العليات علي سلسلة المعلوليات
مقابلة فرد من هذه بفرد من هذه آخذا من جهتنا
مرسلا الي الازل فان كان اي مجموع السلسلتين بحيث يكون
كل فرد من هذه اي سلسلة المعلوليات بازايه فرد من هذه

اي

١١

اي سلسلة العليات وهكذا الي ما لا نهاية له في الازل
لزم مساواة الزايد الذي هو سلسلة المعلوليات
للناقص الذي هو سلسلة العليات والا يتساويا
لزم عدم التلازم بينهما فتختل التكافؤ المجمع عليه
وكلاهما اي مساواة الزايد للناقص وعدم التلازم
محال فما ادي اليه وهو عدم التناهي محال ايضا فثبت
المطلوب لانه اذا انتفت المساواة بسبب نقص فرد
من العليات والتفاوت بسبب وجوب التكافؤ ثبت
عدمهما وهو التكافؤ المودي للتناهي والله اعلم
الدليل الرابع من ادلة بطلان التسلسل الاحد
عشر تقريره ان ما وقع من الافراد بين المعلول الاخير
وكل فرد من افراد السلسلة اي سلسلة العلل التي
فرضت غير متناهية متناه ضرورة حصره بحاصرين هو
هما هذا الاخير وذلك الفرد ويستحيل ان ما لا يتناهى
يحيط به امران فتناهي السلسلة كلها ايضا فانا لا نزيد
علي مجموع ذلك اي الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة
الا المبدا الذي اعتبر اخيرا والغاية التي في جانب العلل
فان ما عداهما واقع بينهما وهو متناه ولا يزيد الكل الا بهما
فليكن متناهيا ايضا قال في شرح المواقف وليس ما ذكره
اي العضد من قبيل ان يقال ان ما بين ا و ب اقل من ذراع
وما بين ب و ح اقل ايضا وما بين ح و ز كذلك فيكون
ما بين ا و ز اقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من
قبيل ما بين ا و ب اقل من ذراع وما بين ا و ح اقل ايضا وما بين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)